ارتفاعات جماعية للمؤشرات تتراوح بين 19 و19,5٪.. مدفوعة بزخم شرائي سيطر على مجريات التداول أغلب الجلسات

90٪ قفزة بسيولة البورصة إلى 19,4 مليار دينار في 9 أشهر

■ 9,1 مليارات دينار مكاسب سوقية قياسية من بداية العام بنسبة ارتفاع 21٪ ■ 83,5 مليار سهم حجم التداولات بارتفاع 89,5٪ يعكس ثقة المتعاملين بالفرص

شريف حمدي

حققت بورصة الكويت منذ مطلع العام الحالي حتى نهاية الأشهر التسعة الأولى مكاسب قياسية على مستوى المؤشرات والمتغيرات، مدعومة بجملة من العوامل الإيجابية، أبرزها ثقة المستثمرين بمختلف شرائحهم في الفرص المتاحة بالسوق، ولاسيما في قطاع البنوك الذي كان المحرك الرئيسي للمسار الصاعد، وإلى جانبه برزت قطاعات أخرى ذات جاذبية للمستثمرين، في مقدمتها الاتصالات والعقار والخدمات المالية.

هذه الفرص، التي مازالت محور اهتمام المتعاملين، انعكست على نشاط ملحوظ في غالبية جلسات التداول خلال الأشهر التسعة الماضية، لترتفع مستويات السيولة بصورة قياسية، بما يعكس ثقة المستثمرين وإقبالهم المتزايد على الاستثمار في الأسهم. وأسهم ذلك في تحقيق ارتفاعات سعرية لعدد كبير من الأسهم، تجسدت في القفزات التي سجلتها القيمة الرأسمالية، والتي وصلت إلى مستويات لم تشهدها البورصة منذ الأزمة المالية قبل نحو 17 عاما.

شهدت السيولة في السوق الكويتي نموا غير مسبوق خلال 2025، إذ ارتفعت بنسبة 90٪ لتبلغ 19,4 مليار دينار، مقارنة بـ 10,2 مليارات دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي، علما بأن إجمالي السيولة في الأشهر التسعة الأولى من 2023 لم يتجاوز 7,5 مليارات دينار. هذا النمو اللافت يعكس طفرة كبيرة في التدفقات الاستثمارية، مدعومة بجملة من العوامل، من أبرزها:

1ـ توسع قاعدة الأسهم النشطة في قطاعات متعددة، وهو ما يظهر في عودة أسهم كانت بعيدة عن المشهد إلى واجهة التداول بكميات قياسية، ما عزز من مستويات السيولة.

2ـ استمرار اعتماد السوق على الأسهم القيادية التي تحقق نموا في الأرباح وتتميز بقدرتها على التوزيعات النقدية والمنحة، ليس فقط سنويا، بل أيضا بشكل فصلي، ما جعلها أكثر جذبا للمستثمرين.

3ـ خفض سعر الخصم من قبل بنك الكويت المركزي إلى 3,75٪، وهو من المتوقع أن يدعم تدفق مزيد من الأموال إلى سوق الأسهم.

4ـ تنامي ثقة المستثمرين الأجانب، الأمر الذي انعكس في ارتفاع نسب الملكية في أسهم السوق الأول إلى 7 مليارات دينار، مدعوما بزيادة الشفافية والإفصاح، وتطوير البنية التحتية، وتطبيق أنظمة تسوية متقدمة، ما جعل بورصة الكويت أكثر حضورا على خريطة الاستثمارات العالمية.

5ـ تطوير البنية التحتية التنظيمية والتشغيلية لإدخال أدوات ومنتجات استثمارية جديدة، الأمر الذي زاد من عمق السوق، لترتفع السيولة اليومية إلى أكثر من 100 مليون دينار مقارنة بـ 55 مليون دينار في 2024 و43 مليونا في 2023، مع دور محوري لصانع السوق في تعزيز هذه المستويات.

6ـ الحفاظ على تدفقات مستقرة خلال الأشهر التسعة، إذ استقبل السوق 6,7 مليارات دينار في الربع الأول، ثم 6 مليارات في الربع الثاني، وارتفع مجددا إلى 6,6 مليارات في الربع الثالث، ما يعكس قدرة السوق على جذب السيولة بشكل مستدام.

7ـ زيادة التدفقات الأجنبية نتيجة مراجعات مؤشرات «MSCI» و«FTSE» و«S&P»، حيث بلغ إجمالي ما ضخته الصناديق المرتبطة بهذه المؤشرات نحو 230 مليون دينار خلال الفترة.

8ـ تعاظم دور الصناديق الاستثمارية المحلية والإقليمية، حيث شهدت الفترة الأخيرة نشاطا ملحوظا لهذه الصناديق في السوق الكويتي، سواء عبر تعزيز مراكزها في الأسهم القيادية أو عبر اقتناص فرص استثمارية في الشركات التشغيلية، وهو ما أسهم في زيادة عمق التداولات ورفع مستويات الثقة لدى المستثمرين الأفراد.

9ـ توسع قاعدة المستثمرين الأفراد والمؤسسات، وذلك بفضل الأنظمة الرقمية والتقنية الحديثة التي وفرتها البورصة والشركات الوسيطة، حيث ارتفعت معدلات فتح الحسابات الجديدة وتزايدت مشاركة المستثمرين الأفراد، بالتوازي مع دخول مؤسسات مالية إقليمية، ما جعل قاعدة المتعاملين أكثر تنوعا وقدرة على تحريك السيولة.

10ـ ارتباط السوق الكويتي بالإصلاحات الاقتصادية الكلية، إذ جاءت الطفرة في التدفقات متزامنة مع برامج حكومية لتحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، إضافة إلى مشروعات بنية تحتية كبرى تدعم قطاعات حيوية مثل الطاقة والعقار والخدمات، وهو ما ينعكس إيجابا على توقعات أرباح الشركات المدرجة ويعزز استمرارية جذب السيولة.

أبرز إنجازات البورصة خلال العام الحالي تمثلت في ارتفاع القيمة السوقية بنسبة 21٪ لتصل إلى 52,6 مليار دينار، مقارنة بـ 43,5 مليار دينار في نهاية العام الماضي، أي بزيادة تقارب 9,1 مليارات دينار. وقد تجاوزت القيمة السوقية خلال سبتمبر حاجز 53 مليار دينار لأول مرة منذ أزمة 2008، قبل أن تتراجع قليلا بفعل عمليات جني الأرباح.

سجلت أحجام التداول نموا قياسيا خلال الأشهر التسعة الأولى من 2025، إذ بلغت الكميات المتداولة 83,5 مليار سهم، مقارنة بـ 44,1 مليار سهم في الفترة المماثلة من 2024، أي بزيادة نسبتها 89,5٪.

وكانت الأسهم الصغيرة والمتوسطة المدرجة في السوق الرئيسي الأكثر نشاطا، مدعومة بالزخم الذي شهدته هذا العام، ومن أبرزها أسهم «م. أعمال» و«الأولى» و«جي إف إتش» و«ع. عقارية» و«أولى وقود».

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها في الأشهر التسعة الأولى من 2025 على ارتفاعات جماعية لمؤشراتها الثلاثة:

1ـ ارتفع مؤشر السوق الأول بمقدار 1533 نقطة ليصل إلى 9371 نقطة، مقارنة بـ 7838 نقطة في نهاية 2024، بنسبة نمو 19,5٪.

2ـ ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بـ 1321 نقطة ليبلغ 8228 نقطة، مقابل 6907 نقاط، بنسبة زيادة 19,1٪.

3ـ صعد المؤشر العام بمقدار 1433 نقطة، ليصل إلى 8795 نقطة، مقارنة بـ 7362 نقطة في نهاية العام الماضي، أي بنسبة نمو 19,4٪.

على هامش استضافة الكويت الاجتماع الـ 19 للجنة وكلاء وزارات البترول بدول مجلس التعاون

نمر الصباح: التعاون النفطي الخليجي نموذج يحتذى في التنسيق لمواجهة التحديات

أحمد مغربي

انطلقت في الكويت أمس أعمال الاجتماع الـ 19 للجنة وكلاء وزارات البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمشاركة وكلاء وزارات النفط والطاقة في الدول الأعضاء في إطار التحضيرات لاجتماع لجنة التعاون البترولي على مستوى وزراء النفط والطاقة.

وأكد رئيس الاجتماع وكيل وزارة النفط الشيخ د.نمر فهد المالك الصباح في كلمته الافتتاحية أن انعقاد الاجتماع في الكويت يجسد عمق الروابط الأخوية التي تجمع دول المجلس ويعكس روح التعاون والتكامل التي شكلت على الدوام ركيزة أساسية للعمل الخليجي المشترك في قطاع النفط والغاز.

وقال إن قطاع النفط والغاز الخليجي يعتبر أحد أهم أعمدة الاقتصادات الوطنية لدول المجلس وركيزة لاستقرار أسواق الطاقة العالمية، مبينا أن المرحلة الراهنة التي يمر بها قطاع الطاقة العالمي تتطلب تعزيز التنسيق الاستراتيجي وتوحيد الجهود بين دول المجلس في ظل التغيرات السريعة والتحديات المتنامية المرتبطة بأمن الإمدادات واستقرار الأسواق. وأوضح أن جدول أعمال الاجتماع يزخر بموضوعات محورية، من أبرزها تطوير الخطط الإقليمية للطوارئ في قطاع المنتجات البترولية وتحديث الاستراتيجية البترولية لدول المجلس والتحضير لمؤتمرات ولقاءات رفيعة المستوى مع الشركاء الاستراتيجيين مثل الاتحاد الأوروبي والهند واليابان، إلى جانب التحضير للملتقيات الإعلامية البترولية التي تعزز حضور دول المجلس ودورها الريادي على المستويين الإقليمي والدولي. وأكد أن التعاون الخليجي في قطاع النفط والطاقة ظل على الدوام نموذجا يحتذى في التنسيق المشترك لمواجهة مختلف التحديات، لافتا إلى أن هذا الاجتماع يمثل فرصة ثمينة لتبادل الرؤى والمقترحات وتطوير المبادرات التي تدعم استدامة القطاع وتعزز مكانة دول المجلس في صياغة مستقبل الطاقة عالميا. من جانبه، رفع الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خالد السنيدي أسمى آيات الشكر والتقدير والوفاء إلى صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد على ما تقدمه الكويت من دعم كريم وجهود مباركة لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك وما يبذله سموه وإخوانه قادة دول المجلس من دعم متواصل لتحقيق تطلعات الشعوب الخليجية نحو التقدم والرخاء.

صورة جماعية للجنة وكلاء وزارات البترول بدول مجلس التعاون الخليجي (متين غوزال)

تماضر الخالد: الكويت رفعت مقترحاً لعقد ورشة متخصصة في الإعلام البترولي لغير الإعلاميين

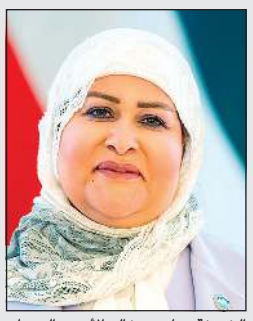
الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح

قالت مديرة العلاقات العامة والإعلام البترولي في وزارة النفط الشيخة تماضر الخالد إن الاجتماع الـ 19 لوكلاء وزارات البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي استضافته الكويت أمس، بحث سبل تعزيز التعاون الإعلامي البترولي بين دول المجلس.

وأضافت أن الاجتماع شهد مناقشة مقترح دولة الكويت لعقد ورشة متخصصة في الإعلام البترولي لغير الإعلاميين باعتبارها مبادرة نوعية تهدف إلى رفع مستوى الوعي المجتمعي وتعزيز الشفافية في تناول القضايا النفطية. وأكدت أن هذا التوجه يعكس حرص دول المجلس على تطوير أدواتها الإعلامية لمواكبة التحديات الراهنة في قطاع الطاقة، مبينة أن الاجتماع تناول أيضا آليات تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية البترولية المحدثة لعام 2024 التي تشكل إطارا متكاملا لتوحيد الخطاب الإعلامي البترولي لدول المجلس وتعزيز حضوره الإقليمي والدولي. ونوهت بجهود الكويت والمملكة العربية السعودية في صياغة هذه الآليات، مثمنة دورهما في دعم العمل الخليجي المشترك وتطوير أدواته الإعلامية.

«البورصة» تطلق النسخة الثانية من مبادرة «الجرس»

ناصر السنعوسي

د.عبدالله الفلاح

عالية الحميضي

طارق الصالح

طلال الخميس

في خطوة تؤكد التزامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، أعلنت بورصة الكويت عن إطلاق النسخة الثانية من مبادرة «الجرس» لنشر الثقافة المالية خلال شهر أكتوبر 2025، وذلك استمرارا لجهودها في تعزيز الوعي المالي بين مختلف شرائح المجتمع. وتأتي هذه المبادرة بالتزامن مع النسخة التاسعة من «أسبوع المستثمر العالمي»، الحملة الدولية المقامة من يوم الإثنين 6 أكتوبر إلى 12 أكتوبر 2025 والمنظمة من قبل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) بالتعاون مع الاتحاد العالمي للبورصات (WFE).

وتهدف مبادرة «الجرس» إلى تعزيز الوعي المالي بين جميع شرائح المجتمع، وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات استثمارية واعية ومستنيرة، بما يسهم في بناء مستقبل مالي أكثر استدامة للكويت. هذا، وتنظم هذه النسخة بالتعاون مع معهد وجمعية المحللين الماليين المعتمدين (CFA)، وشركة الخليج كابيتال للاستثمار (Invest GB)، وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST)، وشركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (CINET).

وتعليقا على المبادرة، قال ناصر السنعوسي، رئيس أول إدارة التسويق والاتصال المؤسسي: أسهمت النسخة الأولى من مبادرة «الجرس» في رفع مستوى الوعي بالثقافة المالية بين مختلف شرائح المجتمع. وقد لمسنا أن هناك شغفا حقيقيا لاكتساب المعرفة المالية، وتعزيز قدرات المجتمع الكويتي في إدارة المدخرات والاستثمار بوعي. ويعود هذا النجاح إلى الشراكات الاستراتيجية التي عقدتها البورصة مع مجموعة من المؤسسات التعليمية والمهنية الرائدة، ويعكس الالتزام بدورها كمؤسسة وطنية فاعلة، تعمل على دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتضع الثقافة المالية في صميم استراتيجيتها لتعزيز مكانة السوق محليا وإقليميا.

وتتضمن النسخة الثانية من مبادرة «الجرس» سلسلة من الأنشطة والفعاليات المتنوعة، من أبرزها ندوة بالتعاون مع شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (CINET) حول الثقافة الائتمانية، وورشة عمل بالتعاون مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST) متخصصة بعنوان «إعداد الميزانية للنجاح» يقدمها د.عبدالله الفلاح، رئيس مركز التعليم التنفيذي، والتي تركز على مفاهيم التخطيط المالي السليم وإدارة الميزانية بفعالية.

بالإضافة إلى ذلك، تستعد بورصة الكويت لإطلاق الموسم الثالث من بودكاست «الجرس» بالتعاون مع شركة الخليج كابيتال للاستثمار (Invest GB)، استمرارا لنجاح المواسم السابقة في نشر الوعي المالي بأسلوب حديث وجاذب. كما ستثري البورصة محتوى بوابتها الإلكترونية المعنية بالتعليم، أكاديمية البورصة (academy.boursakuwait.com.kw)، والتي تهدف إلى تعزيز المعرفة بسوق المال للمستثمرين الجدد والمحترفين، إضافة إلى نشر المحتوى على كافة قنواتها للتواصل، وذلك بالتعاون مع معهد المحللين الماليين المعتمدين.

وتعليقا على مشاركة شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (CINET)، قالت عالية الحميضي رئيس مجلس إدارة CINET: يسعدنا أن نواصل دعمنا لمبادرة «الجرس» من خلال المشاركة في نسختها الثانية، تأكيدا على التزامنا بنشر الثقافة الائتمانية وتعزيز الوعي المالي في المجتمع. فالمعلومات الائتمانية اليوم ليست مجرد أرقام، بل أدوات تمكن وتساعد الأفراد والمؤسسات على اتخاذ قرارات مالية واعية ومدروسة.

وعن مشاركة شركة الخليج كابيتال للاستثمار (InvestGB)، قال الرئيس التنفيذي للاستثمار بالوكالة ورئيس أول ـ إدارة الثروات، طارق الصالح: يسعدنا أن نواصل شراكتنا مع بورصة الكويت لإطلاق الموسم الثالث من بودكاست الجرس. هذه المبادرة تمثل خطوة مهمة في نشر الثقافة المالية بأسلوب مبتكر وجاذب، بما يعزز من وعي المستثمرين الجدد والمحترفين على حد سواء. إن التزامنا بالتعاون مع المؤسسات الوطنية الرائدة ينسجم مع رؤيتنا في Invest GB لبناء مجتمع استثماري أكثر معرفة واستعدادا للمستقبل.

من جهته، قال د.عبدالله الفلاح، رئيس مركز التعليم التنفيذي في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا: في مركز التعليم التنفيذي بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، نحرص على تزويد المشاركين بالمهارات العملية التي تحدث فرقا حقيقيا في حياتهم الشخصية والمهنية. ويعكس تعاوننا مع بورصة الكويت في برنامج الثقافة المالية رؤيتنا المشتركة لنشر الوعي المالي وتعزيز أسس الإدارة المسؤولة للمال. ومن خلال ورشة «إعداد الميزانية للنجاح»، نهدف إلى تمكين المشاركين بالأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية واعية وبناء مستقبل أكثر استقرارا.

من جهته، قال طلال الخميس رئيس جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت: تعود الشراكة الاستراتيجية بين الجمعية وبورصة الكويت إلى العام 2018، وهذه هي المشاركة الثانية لنا في مبادرة «الجرس» التي تعكس التزامنا المشترك بتعزيز الثقافة المالية في المجتمع، حيث تؤمن الجمعية بأن نشر الثقافة المالية ركيزة أساسية لبناء جيل واع ماليا، وقادر على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز استقراره.

اقتصاد المملكة شهد إصلاحات هيكلية أسهمت في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص

ميزانية السعودية 2026.. 1,14 تريليون ريال إيرادات و1,31 تريليون نفقات

واس: أعلنت وزارة المالية السعودية البيان التمهيدي للميزانية العامة للعام المالي 2026، الذي توقع أن يبلغ فيه إجمالي النفقات نحو 1,31 تريليون ريال، وإجمالي الإيرادات نحو 1,14 تريليون ريال، وبعجز يقدر بنحو 3,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤكد استمرار الحكومة في تبني سياسات الإنفاق التوسعي المعاكس للدورة الاقتصادية، والموجه نحو الأولويات الوطنية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي، وبما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وتنويع القاعدة الاقتصادية.

وأشار البيان إلى أن اقتصاد المملكة منذ انطلاق رؤية السعودية 2030 شهد إصلاحات هيكلية أسهمت في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تظهر التقديرات الأولية للعام 2026، نموا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 4,6٪، مدعوما بالنمو المتوقع في الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية.

وأوضح أنه من المقدر أن يؤدي الأداء الإيجابي للأنشطة غير النفطية والاستمرار في تطبيق المبادرات الداعمة إلى تطورات إيجابية في الإيرادات على المدى المتوسط، إذ يتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات نحو 1,14 تريليون ريال في عام 2026، وصولا إلى نحو 1,29 تريليون ريال في عام 2028، كما يتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات نحو 1,31 تريليون ريال في عام 2026، وصولا إلى ما يقارب 1,41 تريليون ريال في 2028، إذ أسهم تسريع وتيرة تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع خلال المدة الماضية في تحقيق مكاسب ملموسة، وتوفير مرونة مالية مكنت الحكومة من تعزيز قدرتها على الاستجابة للتطورات واتباع سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية. وتوقع البيان استمرار تسجيل عجز في الميزانية على المدى المتوسط عند مستويات أقل من النسبة المقدرة لعام 2026، نتيجة استمرار تبني الحكومة سياسات الإنفاق التوسعي التحولي، الهادفة إلى مواصلة تنفيذ المشاريع والبرامج والمبادرات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي، مع المحافظة على الاستدامة المالية.

كما استعرض البيان أبرز التوقعات للمؤشرات الاقتصادية لعام 2025، إذ من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بنسبة 4,4٪، مدعوما بنمو الأنشطة غير النفطية التي من المتوقع أن تسجل نموا بنحو 5,0٪ في نهاية عام 2025، ويعزى ذلك إلى استمرار تنامي الطلب المحلي وتحسن مستويات التوظيف مما أدى إلى خفض معدل البطالة بين السعوديين الذي وصل إلى مستويات قياسية عند 6,8٪ في الربع الثاني من 2025.

وأوضح البيان أن الحكومة تعتزم الاستمرار في عمليات التمويل المحلية والدولية عبر القنوات العامة والخاصة، من خلال إصدار السندات والصكوك والقروض بتكلفة عادلة، إضافة إلى التوسع في عمليات التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنى التحتية عبر وكالات ائتمان الصادرات خلال 2026 والمدى المتوسط.

من جهته، أكد وزير المالية محمد الجدعان أن ميزانية عام 2026 تهدف إلى ترسيخ قوة المركز المالي للمملكة وضمان استدامة المالية العامة، بالتوازي مع دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الالتزام بالمحافظة على أولويات الإنفاق التنموي والاجتماعي، والحرص على المضي قدما في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تعزز الكفاءة والاستدامة المالية والاقتصادية، مشيرا إلى أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لاتزال عند مستويات منخفضة نسبيا مقارنة بالعديد من الاقتصادات الأخرى، وأنها في حدود آمنة مقارنة بحجم الاقتصاد، ومدعومة باحتياطيات مالية معتبرة، مما يمنح سياسات المملكة المالية القدرة على الموازنة بين متطلبات النمو والاستدامة، والمرونة للتدخل استجابة للصدمات أو في حالة الأزمات أو الاحتياجات الطارئة.

وأضاف: «في ظل استمرار حالة عدم اليقين العالمية خلال عام 2026 والمدى المتوسط، نتيجة احتمالية استمرار التوترات الجيوسياسية وتشديد السياسات الوقائية، ولكون المملكة جزءا من الاقتصاد العالمي، فإنها تستمر في رصد وتحليل تلك المخاطر، بصفتها عنصرا أساسيا في تعزيز كفاءة التخطيط المالي، كما تعمل على توجيه السياسات بشكل استباقي لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية المحتملة، والحد من آثارها السلبية».